

المخاطر المالية كمؤشر لقياس وتحديد قيمة البنك في السوق المالي دراسة تطبيقية

إعداد

نادره على إسماعيل محمد
باحثة ماجستير
كلية التجارة - جامعة المنصورة

أ. د بشير عبد العظيم البنا
أستاذ المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة المنصورة

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى اختبار أثر مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية على قيمة البنوك التجارية المدرجة في بورصة الأوراق المالية خلال الفترة من 2016 إلى 2020. ولتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة مؤشر لقياس مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية قياساً على عدد من المؤشرات التي استخدمتها مجموعة من الدراسات السابقة، حيث تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis)، لتحديد مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية للبنوك والتي يتم الإفصاح عنها فعلياً في التقارير المالية الخاصة بعينة الدراسة المكونة من 9 بنوك تجارية مقيدة في بورصة الأوراق المالية، وحيث تم استبعاد البنوك التي لا تتوفر عنها البيانات الكافية وبنك فيصل الإسلامي وبنك البركة ومصرف أبو ظبي الإسلامي. كما أنه تم الاعتماد على مقياس توبين- Tobin's Q، لقياس قيمة البنك ويرجع اختيار هذا المقياس لكونه يتميز بالدقة ويأخذ في الاعتبار المعلومات المحاسبية والسوقية معاً، فهو مقياس طويل الأجل. وباستخدام الأساليب الإحصائية المختلفة توصلت الدراسة التطبيقية إلى النتائج التالية، أولاً: توجد فروق معنوية/ ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية بين البنوك. ثانياً: يوجد تأثير معنوي سلبي للإفصاح عن المخاطر المالية على قيمة البنك عند استخدام نموذج الانحدار البسيط، ولكن يتلاشى التأثير المعنوي السلبي للإفصاح عن المخاطر المالية على قيمة البنك عند استخدام الانحدار الخطي المتعدد وإدراج المتغيرات الضابطة، فيصبح التأثير إيجابياً ولكنه غير معنوي. كما تؤثر السيولة معنوياً وإيجابياً في قيمة البنك، بينما يؤثر حجم البنك تأثيراً معنوياً وسلبياً على قيمة

Abstract:

This research aims to test the impact of financial risk disclosure level on the value of commercial banks listed on the stock exchange during the period from 2016 to 2020. To achieve the objectives of the study, an indicator was formulated to measure the level of disclosure of financial risks based on a number of indicators used by a group of previous studies the content analysis method was used to determine the level of disclosure of banks' financial risks, which are actually disclosed in the financial reports of the study sample consisting of 9 commercial banks listed on the stock exchange, and where the banks for which data are not available were excluded. Faisal Islamic Bank, Al Baraka Bank and Abu Dhabi Islamic Bank. It was also relied on Tobin's Q scale, to measure the value of the bank, and the choice of this scale is due to the fact that it is characterized by accuracy and takes into account both accounting and market information, as it is a long-term measure. Using various statistical methods, the applied study reached the following results: First: There are significant/statistically significant differences in the level of financial risk disclosure between banks. Second: There is a negative significant effect of disclosure of financial risks on the value of the bank when using the simple regression model, but the negative moral effect of disclosure of financial risks on the value of the bank vanishes when using multiple linear regression and the inclusion of control variables,

so the effect becomes positive but not significant. Liquidity also affects positively and morally the value of the bank, while the size of the bank has a moral and negative impact on the value of the bank.

المقدمة:

تؤثر المخاطر المالية بصفة عامة على أنشطة البنوك سواء كان اقتراض أو استثمار أو غير ذلك، لذلك تحتاج البنوك إلى السيطرة على المخاطر المالية التي تتعرض لها ومعرفة كيفية إدارتها والإفصاح عنها من أجل إعادة ثقة المتعاملين معها وجذب التمويل اللازم للحفاظ على استقرارها، ومن ثم تحقق ميزة تنافسية في الصناعة المصرفية، بما ينعكس بالإيجاب على التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي القومي المصري. حيث يعتبر الشمول المالي أحد المحاور الرئيسية في برنامج التنمية الاقتصادية والمالية، لما لذلك من ارتباط بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. بالإضافة إلى أن تعزيز الشمول المالي ينعكس إيجابيا في تعميق القطاع المالي والمصرفي وتعزيز استقراره وسلامته.

ونتيجة للتأثير المبالغ للمخاطر المالية على أنشطة البنك تنامي اهتمام المنظمات المهنية والهيئات الرقابية الدولية بالإفصاح عن المخاطر الواردة في التقارير المالية المنشورة وذلك بعد الانهيارات والأزمات الاقتصادية التي حدثت في العقود الماضية لذا أصدرت لجنة بازل المصرفية ٣ مقررات، عرفت بمقررات بازل ٣ و π و $\pi\pi$ لوضع ضوابط رقابية وتنظيمية للتنبؤ بالأزمات المالية قبل حدوثها واتخاذ التدابير اللازمة للحد من مخاطرها أو التقليل منها. حيث كان أول إصدارتها في عام ١٩٨٨ وسميت بازل ٣، فهي حددت الحد الأدنى لرأس المال الذي يجب أن تلتزم به البنوك بنسبة ٨%.

وأما بالنسبة لبازل π فقد اعتمدت على ٣ ركائز رئيسية وهما الركيزة الأولى: - تحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال فهي ابقت على نفس النسبة إلا إنها أضافت مخاطر التشغيل إلى السوق والائتمان، الركيزة الثانية: -عمليات المراجعة الرقابية، الركيزة الثالثة: - انضباط السوق وذلك لتعزيز الإفصاح. فلم تحقق بازل π و π الحماية الكافية للبنوك من الأزمات

المالية، لذا أعلنت لجنة بازل في عام ٢٠١٠ عن صدور اتفاقية بازل $\pi\tau$ وقد نصت على أن تطبق تدريجياً ابتداءً من عام ٢٠١٣ على أن يكون عام ٢٠١٩ هو التطبيق لهذه الاتفاقية بصورة كاملة. فنصت هذه الاتفاقية على رفع معدل ملاءة رأس المال إلى ١٠,٥% بدلا من ٨%.

ونظرا لتعرض الصناعة المصرفية لأنواع عديدة من المخاطر، تتضح أهمية الإفصاح المحاسبي الذي يمثل أحد المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم والتقارير المالية. فقد أصدرت لجنة المعايير الدولية للتقارير المالية عدة معايير تتعلق بالإفصاح، وذلك لاكتساب المصداقية والشفافية في إعداد القوائم والتقارير المالية، ومنها معيار (IFRS-7) الخاص بالإفصاح، الذي يحتوي على ثلاث فئات رئيسية من المخاطر وهي (الائتمان- السوق- السيولة) وهذه المخاطر التي تركز عليها الباحثة، فلا يمكن تجنبها كما أنها تؤثر على المؤسسات المالية وقيمتها السوقية وحقوق المساهمين. بالإضافة الى إلزام البنك المركزي المصري بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9) الخاص بالأدوات المالية.

ونتيجة للتوسع وتعدد أعمال البنوك وزيادة أعداد المستثمرين والمقرضين، وحفاظا على الأموال الخاصة والعامّة أصبح من الضرورة الإفصاح عن المخاطر التي تواجه البنوك، وذلك لتوفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات، حيث يعتمد نجاح أو فشل البنك في قدرته على خلق القيمة والحفاظ عليها، وذلك بهدف التحسين المستمر وكسب ثقة مستخدمي القوائم والتقارير المالية وتوفير احتياجاتهم من المعلومات الكافية في الوقت المناسب، فنجد أن توافر المعلومات الجيدة عن المخاطر المالية التي تتعرض لها البنوك أو احتمال تعرضها لها أثر مباشر في تحديد أسعار الأسهم ومنه إلى القيمة .

الدراسات السابقة:

استهدفت دراسة (Agustin et al.,2021) ⁽¹⁾ فحص تأثير حوكمة الشركات على

⁽¹⁾ Agustin, et al., " Financial Risk Disclosure and Corporate Governance: Empirical Evidence on Banking Companies in Indonesian Stock Exchange", roceedings of the Conference on International Issues in Business and Economics Research,2021, volume

الإفصاح عن المخاطر المالية في الشركات المصرفية المدرجة في البورصة الإندونيسية. حيث يعتبر الإفصاح عن المخاطر، وخاصة الإفصاح عن المخاطر المالية، مفيداً وذلك من خلال توفير المعلومات لأصحاب المصالح حول كيفية ظهور المخاطر، وكذلك كيفية تعامل الإدارة مع المخاطر وتأثير هذه المخاطر. كما يساهم الإفصاح عن المخاطر أيضاً في تقليل مشاكل تضارب الوكالة وعدم تماثل المعلومات. حيث تناولت الدراسة عينة مكونة من 20 بنكاً مدرجا في البورصة الإندونيسية في الفترة من 2015 إلى 2017.

أوضحت دراسة (تامر، ٢٠٢٠) (2) اختبار أثر مستوى الإفصاح عن الاستدامة على قيمة البنوك الإسلامية العربية، ولتحقيق هذا الهدف طور الباحث مؤشراً للإفصاح يعتمد على عناصر أبعاد الاستدامة المطلوبة وفقاً للمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، وما تناولته المعايير الصادرة عن مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) بشأن استدامة البنوك كقطاع مالي متخصص. حيث تناولت الدراسة عينة مكونة من 25 بنكاً إسلامياً عربياً خلال الفترة من 2016 إلى 2018. وخلصت الدراسة إلى وجود اختلافات كبيرة نسبياً بين مستويات الإفصاح بين البنوك تتراوح ما بين 38% إلى 90%، كما اشارت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين مستوى الإفصاح عن الاستدامة وقيمة البنك الإسلامي استناداً لمقياس Tobin's Q. وهو ما يعكس وعى أصحاب المصالح وخاصة المستثمرين بأهمية تكامل معلومات الاستدامة مع المعلومات المالية للتقييم الشامل لأداء البنك.

أكدت دراسة (Abd Elghaffar et al., 2019) (3) أن البنوك المصرية تكون أكثر ميلاً للقيام بالإفصاح عن المخاطر المالية أكثر من المخاطر الغير مالية، كما أن الإفصاح كان في

161, This is an open access article distributed under the CC BY-NC 4.0 license – (on line), <http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>.

(2) تامر محمود محمد صالح "أثر مستوى الإفصاح المحاسبي عن الاستدامة على قيمة البنك الإسلامي- دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية العربية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٢٠، مجلد ٤، العدد ٣.

(3) Abd Elghaffar, et al., "Determining factors that affect risk disclosure level in Egyptian banks." *Journal Banks & bank systems*, 2019, 14, Iss. 1, pp: 159-171.

صورة كمية، بالإضافة إلى عدم وجود تقرير منفصل للإفصاح عن المخاطر والذي يؤدي الى عدم ملاءمة نموذج مخاطر الإفصاح الحالي لتلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية، عليه هناك حاجة كبيرة لتحسين الإفصاح عن المخاطر في البيئة المصرفية. كما أضحت النتائج ان هناك مستوى متوسط من إجمالي الإفصاح عن المخاطر لجميع بنوك العينة وأن البنوك التي تتمتع بملكية مؤسسية أعلى والبنوك التي خضعت للمراجعة من قبل احدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى، كانت أكثر ميلاً لزيادة الإفصاح عن المخاطر. بالإضافة إلى أن المديونية والأخبار السيئة والمسؤولية الاجتماعية للبنك لها علاقة سلبية بمستوى الإفصاح عن المخاطر بشكل عام.

اتفقت دراسة (Olalere, et al.,2020) (4) مع دراسة (Zer,2015) (5) في وجود تأثير إيجابي بين كلاً من المخاطر المالية المتمثلة في الائتمان والسيولة على قيمة البنك، كما تم قياس قيمة البنك من خلال نموذج توبين. كما تم التأكيد على أن الإفصاح المتزايد يؤثر على معتقدات المستثمرين بشأن المخاطر التي يتعرض لها أي بنك ويتبعه زيادة في قيمة البنك. وبالتالي يمكن القول إن عمليات نقل المعلومات تزيد الشفافية وتزيل التباينات بين ما يفهمه المستثمرون وما تنوي الإدارة تقديمه.

وعلى الجانب الآخر فقد أوضحت دراسة (Sathyamoorthi, et al.,2020) (6) أن البنوك يجب أن تحقق توازناً مناسباً بين ممارسات إدارة المخاطر المالية والأداء المالي من خلال الانخراط في ممارسات إدارة مخاطر السوق والائتمان والسيولة المناسبة التي ستضمن السلامة لبنوكها وتحقق أرباحاً إيجابية. حيث تم تطبيق الإحصاء الوصفي

(4) Olalere, et al., "Revisiting the impact of intrinsic financial risks on the firm value of banks in ASEAN-5 countries: a panel data approach.", **Banks and Bank Systems**, 2020, Volume 15, Issue 2, PP: 200-213 on line [http://dx.doi.org/10.21511/bbs.15\(2\).2020.18](http://dx.doi.org/10.21511/bbs.15(2).2020.18).

(5) Zer, Ilknur, "Information Disclosures, Default Risk, and Bank Value," **Finance and Economics Discussion Series** 2015, 104. Washington: <http://dx.doi.org/10.17016/FEDS.2015.104>.

(6) Sathyamoorthi, et al., "Impact of financial risk management practices on financial performance: Evidence from commercial banks in Botswana.", **Applied Finance and Accounting**, 2020, Vol. 6, No. 1, PP: 25-39, on line <https://doi.org/10.11114/afa.v6i1.4650>.

وتحليل الارتباط والانحدار لتحليل البيانات. أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن ممارسات إدارة مخاطر السوق ومخاطر السيولة لها تأثير إحصائي سلبي وهام على الأداء المالي، من ناحية أخرى، أظهرت ممارسات إدارة مخاطر الائتمان تأثيراً سلبياً وغير مهم على العائد على الأصول، وتأثيراً إيجابياً وغير مهم على العائد على حقوق الملكية. حيث تناولت الدراسة عينة مكونة 10 بنوك تجارية في بوتسوانا خلال الفترة من 2011 إلى 2018.

وفي نفس السياق أشارت دراسة (Tana et al.,2017) ⁽⁷⁾ إلى وجود ارتباط سلبي بين الإفصاح عن المخاطر وأسعار الأسهم وخاصة من خلال الإفصاح عن المخاطر المالية. كما أوضحت هذه الدراسة إلى انه قد يكون هناك تأثير سلبي للإفصاح عن المخاطر على سعر الأسهم ومنه إلى القيمة السوقية للشركة خاصة عندما تكون المعلومات المفصوح عنها غير دقيقة ومؤكدة، فتتسبب في فقد ثقة المستثمرين في قدرة الشركة على التنبؤ بالأحداث المستقبلية.

مشكلة البحث:

يعد الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية في التقارير المالية من أهم وسائل الحصول على المعلومات المتعلقة بحجم المخاطر التي تتعرض لها البنوك، خاصة بعد الأزمات المالية والمصرفية التي أثرت على اقتصاديات كثير من الدول خلال السنوات الماضية، حيث أصبح هناك أزمة ثقة فيما يتم الإفصاح عنه بالإضافة إلى التطورات الأخيرة في التجارة والمحاسبة زادت من الحاجة إلى تحسين الإفصاح عن المخاطر المالية بشكل سليم يساعد متخذي القرار في تقييم أداء البنك ومركزه المالي ونتائج أعماله. وبالتالي يؤدي إلى قرارات أفضل ومن ثمة تقليل حدوث الأزمات المالية. فلم يعد ينظر إلى قيمة البنك على أنه يرتبط بالأرباح فقط دون المخاطر المرتبطة به فأصبح هدف البنك هو تعظيم القيمة وليس تعظيم الربح.

⁽⁷⁾ Tana et al., " Risk disclosures, international orientation, and share price informativeness: Evidence from China", **Journal of International Accounting Auditing and Taxation**,2017, Issue 25, pp81-102.

وبالإضافة إلى ما سبق قدمت العديد من الدراسات المحاسبية دراسات توضح فيها العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر والقيمة ولكن كان أغلبها ينصب تركيزه على الشركات دون البنوك، فقطاع البنوك لم يحظى بذلك الاهتمام، كما كانت نتائج هذه الدراسات مختلفة. فتشير عدد من الدراسات على وجود علاقة ايجابية بين الإفصاح عن المخاطر والقيمة، في حين أظهرت دراسات أخرى عن وجود علاقة سلبية وعلى هذا الأساس تكمن مشكلة الدراسة في قياس مستوى الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية، ومعرفة مدى أثر مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية على قيمة البنك في البيئة المصرية.

وفى ضوء ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث في الإجابة على السؤال التالي:

هل يوجد أثر لمستوى الإفصاح عن المخاطر المالية على قيمة البنك؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية

- هل يوجد تأثير ضابط ومحرك لعلاقة الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية على قيمة البنك.

- هل توجد عوامل أخرى ضابطة وحاكمة للعلاقة بين مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية وقيمة البنك.

هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في التعرف على أثر مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية على قيمة البنك، وذلك من خلال دراسة تطبيقية يجريها الباحث على عينة الدراسة وذلك خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠. أما الأهداف الفرعية فهي تتمثل فيما يلي:

1- تحديد المخاطر الرئيسية التي تواجه البنوك كما وردت في اتفاقيه بازل $\pi\tau$ والمعايير المحاسبية.

2- صياغة مؤشر للإفصاح عن المخاطر المالية وتحديد مستوى الإفصاح لبنوك العينة

بقسمة عدد بنود الإفصاح الفعلية ÷ عدد بنود الإفصاح المعيارية.

3- أهمية الإفصاح عن المخاطر المالية في البنوك

4- توضيح المقصود بقيمة البنك، وطبيعة الأداء المالي.

أهمية البحث:

تتبع الدراسة أهميتها العلمية من كونها امتداد للدراسات السابقة، حيث تهتم بالتطبيق على قطاع البنوك نتيجة لأهمية هذا القطاع في النشاط الاقتصادي وتعدد أعمال البنوك وزيادة أعداد المستثمرين والمقرضين ومن ثم، الحاجة إلى تحسين الإفصاح عن المخاطر ومعرفة أثر مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية على قيمة وأداء البنوك في البيئة المصرية.

بينما تشتق الدراسة أهميتها العملية من زيادة اهتمام مستخدمي القوائم المالية للبنوك بمدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته والتأكد من أن البنك ليس في حالة اعسار، فالإفصاح المناسب عن المخاطر يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم السليم على الحالة المالية للبنك. فإن نتائج هذه الدراسة تكون مفيدة بالنسبة للهيئات التنظيمية ومديري المخاطر في البنوك، حيث أوضحت النتائج أن الزيادة في الإفصاح عن المخاطر المالية قد تؤثر سلبياً على قيمة البنك. وتحتاج الجهات الرقابية والإشرافية والبنك المركزي المصري إلى معلومات دقيقة بشأن متابعة ورقابة أداء البنوك ذلك للتعرف على طبيعة وحجم المخاطر التي تواجهها البنوك وطرق الإفصاح عنها.

فروض البحث:

تتمثل فروض الدراسة فيما يلي:

- الفرض الأول: لا توجد فروق معنوية/ ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية وفقاً لاختلاف البنوك محل الدراسة والقطاعات التي تنتمي إليها.

- **الفرض الثاني:** لا يوجد ارتباط معنوي/ ذا دلالة إحصائية بين المتغيرات محل الدراسة وهي: مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية وكل من قيمة البنك، حجم البنك، ربحية البنك، نسبة ضمان الملكية، والسيولة.

- **الفرض الثالث:** لا يوجد تأثير معنوي/ ذا دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح عن المخاطر المالية على قيمة البنك.

خطة البحث:

يتناول البحث أربع مداخل، كل مدخل سيتم شرحه بجزء من الإيجاز كما يلي:

المدخل الأول: مفهوم المخاطر المالية وأهمية الإفصاح عن المخاطر المالية في البنوك

المدخل الثاني: مفهوم قيمة البنك وطبيعة الأداء المالي

المدخل الثالث: الإفصاح عن المخاطر المالية كمدخل لقياس قيمة البنك

المدخل الرابع: الدراسة التطبيقية

المدخل الأول: مفهوم المخاطر المالية وأهمية الإفصاح عن المخاطر المالية في البنوك

أولاً: مفهوم المخاطر المالية

فقد عرفت المخاطر المالية بأنها خسائر محتملة في الأسواق المالية وتتطوي على تأثيرات مباشرة وفورية على أصول والتزامات المنشأة الموجودة في الميزانية، فهي مرتبطة بالجزء المالي (8). كما عرفت معايير المحاسبة المصرية (9) المخاطر المالية بأنها " الخطر الناشئ عن تغير مستقبلي محتمل على واحد أو أكثر من: معدل فائدة محدد، أو سعر أداة مالية، أو سعر سلعة، أو سعر الصرف الأجنبي، أو جداول ومؤشرات الأسعار أو المعدلات،

(8) Trinh, et al., "The Impact of Corporate Governance on Financial Risk in Vietnamese Commercial Banks", *International Journal of Economics and Finance*, 2015, 7(7), pp:124.

(9) معايير المحاسبة المصرية، قائمة تعريف المصطلحات، ٢٠١٥، ص ٣٤-٣٥.

أو التصنيف الائتماني، أو مؤشر الائتمان أو غير ذلك من المتغيرات شريطة أنه في حالة ما إذا كان المتغير غير مالي ألا يكون المتغير خاصاً بأي من طرفي العقد. ومن أهم أنواع المخاطر المالية التي يتعرض لها القطاع المصرفي ما يلي:

- مخاطر الائتمان Credit Risk: تعنى عدم قدرة الأطراف المدينة على الوفاء بالتزاماتها تجاه البنك مما يؤدي إلى إلحاق خسائر اقتصادية بالبنك. ففي البنوك التجارية تتمثل مخاطر الائتمان في (القروض) (10)، أما في البنوك الإسلامية تتمثل هذه المخاطر في التمويل بصيغ الهامش المعلوم (المرابحة، التأجير التمويلي) (11).

- مخاطر السوق Market Risk: هي المخاطر الناتجة عن التغيرات العكسية في القيمة السوقية لأصل ما (سلعة، عملة، قرض، سند، سهم) أو عقد مشتق مرتبط بالأصول السابقة (12)، ويكون واقع هذه المخاطر كبير على البنوك الإسلامية ويرجع السبب إلى عدم مشروعية المتاجرة في العملات بالأسعار الآجلة (13).

- مخاطر السيولة Liquidity risk: تعنى عدم قدرة البنك على تمويل احتياجاته المالية وتتمثل في عنصرين أساسيين هما: الكم المطلوب لتغطية

(10) سماح طارق حافظ، "تطوير دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية وأثره على أداء المراجع الخارجي"، رسالة دكتوراة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠١٠، ص ٧.

(11) على على حسن، "إطار للقياس والإفصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية في ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل دراسة ميدانية على بنك فيصل الإسلامي المصري"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠١٥، ص ٦.

(12) الفريد وديع بطرس، "إطار فكري لتقييم المخاطر المصرفية: دراسة نظرية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، ٢٠١٥، عدد ٤، ص ٥٤٩.

(13) رقية بوحبصر، "واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز - الاقتصاد الإسلامي، ٢٠١٠، مجلد ٢٣، عدد ٢، ص ١١.

السيولة والسعر المعروض لتوفير السيولة (14). وحيث أن البنوك الإسلامية تتعرض لمخاطر السيولة بدرجة كبيرة، وتعرضها لهذه المخاطر يرجع إلى عوامل عديدة منها (15):

- عدم استطاعتها في بيع ديونها إلا بقيمتها الإسمية.
- عدم استطاعتها على الاقتراض بفائدة من غيرها من البنوك أو المؤسسات المالية.
- ليس لها سوق نقدي في أغلب البلدان.

ثانياً: أهمية الإفصاح عن المخاطر المالية في البنوك

تعتبر البنوك مؤسسات مالية ضخمة وحجم رؤوس الأموال فيها كبير، كما أنها تؤثر على أغلب القطاعات في الدولة. من هنا جاءت أهمية الإفصاح عن المخاطر بصفة عامه وعلى وجه الخصوص المخاطر المالية، فتمثل معلومات المخاطر التي يتم الإفصاح عنها حجر الأساس الذي يعتمد عليه أصحاب المصالح في اتخاذ قرارات مستقبلية رشيدة. يمثل الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر آلية مهمة لتحسين كفاءة السوق من خلال قنوات مختلفة. أولاً، يعمل كآلية خارجية لرصد سلوك الإدارة العليا. ثانياً، يقلل من عدم التأكد لدى المستثمرين بشأن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة (16). كما أن الإفصاح عن المخاطر المالية يساهم في صنع القرارات وتخفيض حالات عدم التأكد من خلال التخفيف من مشكلة

(14) عمر إبراهيم محمد، "محددات القياس والإفصاح عن مخاطر التشغيل في البنوك التجارية العراقية"، رسالة ماجستير كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠١٤، ص ٣٦.

(15) غازي عبد المجيد الرقيبات، "مشكلة فائض السيولة في البنوك الإسلامية وأثرها على الأداء"، المجلة العالمية للتسويق الإسلامي - الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي بلندن - بريطانيا، ٢٠١٦، مجلد ٥، عدد ٣، ص ٥٤.

(16) Barakat, Ahmed & Hussainey, Khaled, "Bank governance, regulation, supervision, and risk reporting: Evidence from operational risk disclosures in European banks." *International Review of Financial Analysis*, 2013, 254-273, pp:254.

عدم تماثل المعلومات مستندة في ذلك إلى نظرية الوكالة⁽¹⁷⁾. وبالإضافة إلى ما سبق نجد أن التطورات الأخيرة في التجارة والمحاسبة زادت الحاجة إلى تحسين قياس المخاطر وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وبالتالي يعكس الإفصاح الجيد عن المخاطر وخاصة المخاطر المالية صدق الإدارة ومرونتها مما يعزز ثقة المستثمرين وحملة الأسهم ويساعد في جذب المزيد من العملاء⁽¹⁸⁾.

وعلاوة على ذلك يجب على البنوك المدرجة في البورصة أن توفر معلومات إضافية عن المخاطر المالية من أجل جعل أوراقها المالية أكثر جاذبية للمستثمرين، حيث يحتاج المديرون لإرسال إشارات جيدة حول الأداء المالي والمخاطر التي تتعرض لها البنوك. وفيما يتعلق بالربحية يميل مديري البنوك ذات الأداء الأفضل إلى الإفصاح عن مزيد من معلومات عن المخاطر من أجل تبرير أدائهم أمام المساهمين لتجنب أي بخس في قيم أسهمهم أو إلى زيادة ثقة المستثمرين⁽¹⁹⁾.

وعلى الرغم من تعدد المنافع المصاحبة لزيادة الإفصاح عن المخاطر المالية إلا أنه قد لا يكون دائماً ذات منفعة للبنك. فقد أوضحت بعض الدراسات أن سعر السهم يتأثر بالسلب عند زيادة مستويات الإفصاح عن المخاطر يمكن إرجاعه إلى ذلك السبب فالإفصاح عن المخاطر ينعكس بالسلب على تقييم مستخدمي التقارير المالية أسعار الأسهم، نظراً لارتباط ذلك في أذهانهم بزيادة المخاطر التي يتعرض لها البنك، فتعرض الشركة أو البنك للمخاطر يؤثر على اختياراتهم. فمن المنطقي عند زيادة الإفصاح عن المخاطر يساهم في توفير المعلومات لمستخدمي القوائم والتقارير المالية التي تساعد على اتخاذ القرارات وبالتالي

⁽¹⁷⁾ Bufarwa, et al., " Gender Diversity, Corporate Governance and Financial Risk Disclosure in the UK", **International Journal of Law and Management**,2019, Forthcoming (Accepted 10th February 2020), pp:5

⁽¹⁸⁾ Biolon, et al., " Compliance Scorecard on Financial Risk Management Disclosure (IFRS 7): Evidences among Publicly-Listed Banks in the Philippines", **Available at SSRN Electronic Journal**,2017, DOI: **10.2139/ssrn.2992243**, pp:2.

⁽¹⁹⁾ Allini, et al., "Determinants of financial instruments risk disclosure: an empirical analysis in the banking sector." **Corporate Ownership & Control**, 2020, Volume 17, Issue 2, pp:22.

تتحسن أسعار الأسهم ومنها إلى القيمة. ولكن نتائج اختبار الفرض أشارت إلى أن زيادة مستوى الإفصاح عن ممارسات المخاطر تقلل من أسعار الأسهم⁽²⁰⁾. وحيث إن الزيادة في الإفصاح عن المخاطر قد تلفت انتباه السوق إلى مخاطر الشركة مما يؤثر بالسلب على المنشأة⁽²¹⁾. كما أن مدراء بعض البنوك لايزالون مترددون بشأن الزيادة في الإفصاح عن المخاطر ربما لأسباب تتعلق بالسرية والمنافسة، أو ربما أيضاً بسبب عدم رغبة مديري البنوك في الإفصاح عن المعلومات التي قد تكشف الأخطاء ونقاط الضعف الإدارية⁽²²⁾.

المدخل الثاني: مفهوم قيمة البنك وطبيعة الأداء المالي

أولاً: مفهوم قيمة البنك

تعددت المفاهيم المرتبطة بقيمة البنك، حيث تختلف قيمته من زاوية نشاطه الاقتصادي عن قيمته في مساهمته في القطاع المصرفي والحصة السوقية الخاصة به، وكذلك عن قيمته في التأثير على السياسات المالية وتنوع أنشطته وامتدادها وانتشارها الجغرافي. ونظراً لهذا الاختلاف في النظر لمفهوم القيمة، فإن هذا سيؤدي إلى عدم الاتفاق حول مفهوم واحد لقيمة البنك مما يدعو الباحث إلى ذلك بشيء من التفصيل.

قد عرفت الهيئة العامة للرقابة المالية القيمة بأنها "المقابل المالي المقدر كسعر عادل للمنشأة محل التقييم، ويكون هذا التقدير بناء على مجموعة من الافتراضات المستقبلية يتم توظيفها وفقاً لأساليب التقييم المناسبة وفي ضوء الغرض من التقييم، وأهم تلك الافتراضات افتراض استمرارية المنشأة ككيان قائم ومستمر في أعماله وأن هناك قدرة لدى هذا الكيان على توليد

(20) أسماء محمد الصيرفي، " أثر مستوى افصاح البنوك التجارية عن ممارسات ادارة المخاطر على أسعار الاسهم"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٨، مجلد ٢، عدد ٢، ص ١٦٧

(21) Tana, et al, **Reference already mentioned**, 2017, Issue 25, pp:82.

(22) Savvides, Savvas, & Nicoletta, Savvidou, "Market risk disclosures of banks: a cross-country study", **International Journal of Organizational Analysis**, 2012, Vol. 20 Issue: 4, pp:395

المنافع المستقبلية من خلال الاستخدام الأمثل لأصوله فيما عدا حالات التصفية⁽²³⁾. ومن ناحية أخرى تختلف قيمة المنشأة عن سعرها، فالقيمة تأتي من التقييم الموضوعي لشيء معين، أما بالنسبة للسعر فيشير للمبلغ المدفوع مقابل هذا الشيء سواء كان أكبر أو أصغر من قيمته، فالسعر يخضع لقانون العرض والطلب⁽²⁴⁾.

في حين يعرف مفهوم قيمة البنك على أنها مقياس للثروة، وحيث تشير قيمة البنك إلى مقدار ما تدره وحدات الأعمال من ثروة للملاك أو حملة الأسهم، وتشمل الجوانب التالية⁽²⁵⁾:

- المبادلة بين العوائد والمخاطر.

- الاستثمار في الأصول التي تولد عوائد عالية.

- انخفاض تكلفة العمليات التشغيلية.

- الفرص المتاحة لدخول الأسواق الجديدة.

- تقييم القيمة الحالية للتدفقات النقدية الحالية والمستقبلية تحت ظروف عدم التأكد.

كما أوضحت بعض الدراسات أن مفهوم القيمة يختلف باختلاف الجانب محل الاهتمام، أي باختلاف منظور وأهداف الأطراف أصحاب المصالح. فمن الممكن أن يكون الهدف هو تعظيم الربح كهدف لتقييم الأداء التشغيلي للمنشأة. أو يكون الهدف هو تعظيم قيمة المنشأة في السوق من خلال تعظيم القيمة السوقية لأسهم المنشأة، والقيمة السوقية للسهم هي سعر بيع السهم في السوق الذي تتوقف على العائد والمخاطر المتوقعة. أو يكون الهدف هو هدف

(23) الهيئة العامة للرقابة المالية "قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١) بشأن إصدار المعايير المصرية للتقييم المالي للمنشآت"، ٢٠١٧، ص ٤.

(24) على مجاهد السيد "أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية"، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ، ٢٠٢٠، عدد ٩، ص ٩٢٠.

(25) محمد داود عثمان "أثر مخفضات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك-دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin's Q"، رسالة دكتوراة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ٢٠٠٨، ص ٣٤.

المسئولية الاجتماعية للمنشأة وذلك من خلال تطبيق مفهوم التنمية المستدامة بكافة أبعادها، حيث تعتبر الوسيلة الوحيدة أمام هذه المنشآت لتحقيق هذا الهدف من خلال تبنى برامج فعالة كالمسئولية الاجتماعية والاستدامة البيئية والتي تأخذ في الاعتبار ظروف المجتمع والتحديات التي تواجهه (26).

ثانياً: طبيعة ومفهوم الأداء المالي

يمثل الأداء المالي أهمية كبيرة في مجال الرقابة المصرفية من أجل التحقق من الوصول للأهداف المنشودة، تزايد هذا الاهتمام في ظل توسع وتعدد أنشطة البنوك والمنافسة الشديدة الموجودة في الأسواق. حيث تسعى البنوك لتحسين أدائها ووضعها التنافسي في ظل الانفتاح العالمي الموجود حالياً، لذلك يتطلب معرفة دقيقة بالتغيرات الخارجية وكذلك التنبؤ الدقيق بالتغيرات المستقبلية، لوضع الخطط المناسبة لمواجهتها. من أجل الوصول للأداء الأمثل ومقارنته بالأداء المخطط ثم العمل تصحيح الانحرافات لتحديد مستوى الأداء الأمثل، حيث أصبحت مؤشرات الأداء المالي والإفصاح عن المعلومات والسياسات الخاصة بها تؤثر على متخذي القرارات المالية والاقتصادية (27).

وقد عرف الأداء المالي للبنك على أنه: انعكاس للمركز المالي للبنك المتمثل بالاعتماد على الميزانية وحساب الأرباح، فضلاً عن قائمة التدفقات النقدية والذي يوضح الحالة الحقيقية عن

(26) حنان محمود عبد العظيم "قياس وتفسير العلاقة التفاعلية بين المسئولية الاجتماعية والأداء المالي وقيمة الشركة (دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٨، مجلد ٢٢، عدد ٢، ص ٢٢-٢٣.

- محمد سالم عبد العزيز، "تطوير نظم الرقابة بدمج الاستدامة ضمن الاستراتيجية لتعظيم قيمة المنشأة"، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ٢٠١٩، مجلد ١٠، عدد ٣ الجزء الثاني، ص ٦٠٧.

(27) أحمد صبحي أحمد النشاش "أثر مستوى الإفصاح عن المخاطر على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية"، *مجلة جامعة عمان العربية للبحوث - سلسلة البحوث الإدارية*، جامعة عمان العربية، ٢٠٢١، مجلد ٦، عدد ١، ص ٣١.

أعمال البنك لفترة معينة (28).

كما تم تعريف الأداء المالي على أنه: مقياس لمدى نجاح المنشأة في استغلال الموارد المتاحة لديها بكفاءة، وتحقيق مستوى مرضى من الأرباح. فالأداء المالي هو السبيل الوحيد لاستمرار المنشأة وتطورها (29).

في حين عرف الأداء المالي على أنه: ملخص لتقدم الإدارة في استخدام موارد البنك لتحقيق أفضل ربح ممكن، كما يوصف بأنه مقياس عام لمدى نجاح البنك في تحقيق إيراداته الرأسمالية (30).

المدخل الثالث: الإفصاح عن المخاطر المالية كمدخل لقياس قيمة البنك

يساهم الإفصاح عن المخاطر المالية في تحسين تصورات المستثمرين للمخاطر المصرفية وبالتالي يؤثر على قيمة البنوك، فمن خلال تحسين الإفصاح عن المخاطر المالية، قد يتم تقليل حالات عدم التأكد المتعلقة بالمخاطر التي تتعرض لها البنوك مما ينعكس على تقييم أداء البنوك بشكل أفضل (31).

وفي نفس السياق تبحث دراسة (Elbannan, et al.,2016) فيما إذا كانت الإفصاحات عن المخاطر المالية المصرفية مرتبطة بالأداء التشغيلي، حيث إن مسألة ما إذا كانت هذه الإفصاحات المتزايدة تنعكس على الأداء والقيمة السوقية لا تزال مطروحة في الأسواق الناشئة، فالإفصاحات المصرفية عن المخاطر المالية تعزز من انضباط السوق لأن

(28) رقية حساني وأمال سكور، "طبيعة الملكية والأداء المالي في البنوك التجارية-إطالة على القطاع البنكي الجزائري"، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة، ٢٠١٨، العدد ٢، ص ٢٦.

(29) lukhanda, et al., "Effect of leverage and firm size on financial performance of deposit taking savings and credit cooperatives in Kenya.", **International Journal of Research in Business and Social Science**, 2019, IJRBS VOL 8 NO 5 ISSN: 2147-4478, pp:183.

(30) Ali and Oudat, "Financial Risk and the Financial Performance in listed Commercial and Investment Banks in Bahrain Bourse.", **International Journal of Innovation, Creativity and Change**, 2020, Volume 13, Issue 12, pp:162.

(31) Elamer, Ahmed A. M, "**Empirical essays on risk disclosures, multi-level governance, credit ratings, and bank value: evidence from MENA banks**". Doctoral thesis, University of Huddersfield, 2017, pp:241

المزيد من الإفصاح يمكن أن يساعد المراجعين المطلعين على إجراء تنبؤات أكثر دقة بشأن تحركات أسعار أسهم البنوك ويمكن أن يؤدي الإفصاح المتكرر إلى المزيد من فرص المضاربة، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة البنك. حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن الإفصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة تعتبر أكثر بنود الإفصاح التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأداء المالي والقيمة.⁽³²⁾

كما أوضحت دراسة (مها، ٢٠١٩) أن إدارة المخاطر المالية تساهم في زيادة القيمة السوقية للمنشأة ومن ثم زيادة الثروة للمساهمين. ويمكن توضيح علاقة المخاطر المالية بمدخل خلق القيمة من خلال مراجعة عمليات قياس القيمة بواسطة المستثمرين والتي تتم على مرحلتين، المرحلة الأولى: خصم التدفقات النقدية المتوقعة من الأصل المملوك للمستثمر، المرحلة الثانية: خصم التدفقات النقدية المتوقعة بمعدل تكلفة الفرصة لرأس المال. أي أن عملية قياس القيمة هي العملية التي يتم بمقتضاها خصم التدفقات النقدية الخاصة باستثمار معين من خلال استخدام معدل العائد المطلوب من قبل المستثمر على ذلك الاستثمار، ولذلك تتحدد القيمة للمساهمين بمقدار " القيمة الحالية لصادفي التدفقات النقدية المتوقعة لهم في ضوء معدل العائد الذي يرغبون في تحقيقه على استثماراتهم بالمنشأة.⁽³³⁾

وحيث أكدت دراسة (Al-Hadi et al.,2016) أن الإفصاح عن المخاطر المالية وخاصة مخاطر السوق تساعد المستثمرين على فهم المخاطر المرتبطة بالبنود داخل وخارج الميزانية والتنبؤ بآثارها على القوائم المالية وتأثيرات التدفق النقدية عندما تتغير المدخلات الرئيسية مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف بين فترات إعداد التقارير وبالتالي تحسين الشفافية فيما يتعلق بالتعرض للمخاطر وزيادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية وتقليل سوء

⁽³²⁾ Elbannan, Mohamed A. and Mona A. Elbannan, "Economic consequences of bank disclosure in the financial statements before and during the financial crisis: Evidence from Egypt." **Journal of Accounting, Auditing & Finance**,2015, Vol. 30(2), pp:186,211.

⁽³³⁾ مها رفيق محمد يوسف، " دور إدارة المخاطر المالية في تعظيم قيمة الشركات المساهمة بسوق رأس المال بجمهورية مصر العربية "، (1)، 2، **University for Environmental Researches**، 2019، ص 36. **Journal of South Valley**

تسعيير المخاطر وسوء تخصيص رأس المال مما يزيد ذلك من قيمة البنك (34).

كما أشارت دراسة (علاء، ٢٠١٦) إلى أن التطبيق الجيد لحوكمة البنوك، يؤدي إلى آثار إيجابية متعددة ومختلفة مرتبطة بالإداء المصرفي والمحافظة على أموال البنوك وأصولها، ومن أهم هذه الآثار تتمثل في زيادة قدرة البنوك على منح التمويلات اللازمة للجهات المقترضة التي ستتعامل مع البنوك بشكل أفضل، مما ينعكس على انخفاض درجة المخاطر وخاصة انخفاض مستوى مخاطر الائتمان الذي يؤثر بالتبعية على تعظيم أرباحها السنوية ومنها إلى تعظيم قيمة البنوك. حيث تعتبر حوكمة البنوك من بين الآليات والوسائل الحديثة والهامة التي تهدف إلى الحفاظ وضمان الاستقرار في النظام المالي ككل والنظام المصرفي بشكل خاص. (35)

وعلى النقيض من مما سبق أعلاه توصلت دراسة (Jankensgard et al.,2014) إلى أن زيادة مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية المتمثلة في تغيير أسعار صرف العملات الأجنبية له تأثير سلبي على قيمة المنشأة ويفسر ذلك التأثير السلبي إلى أن زيادة الإفصاح تؤدي إلى فوضى في التقارير المالية بالإضافة إلى إثارة مخاوف المستثمرين بشأن مقدار الموارد المخصصة لإدارة المخاطر المالية (36).

ويعد الإفصاح عن المخاطر أكثر الإفصاحات البنكية التي تتميز بالشمولية، إلا أن بعض البنوك لم تقم بعد بإجراء إفصاح كامل ومناسب بشأن المخاطر وعلى الرغم من فوائد الإفصاح عن المخاطر المالية المصرفية في الممارسة العملية والتي تشمل الحد من تماثل

(34) Al-Hadi et al., "Risk committee, firm life cycle, and market risk disclosures." **Corporate Governance: An International Review**, 2016, Volume 24 Number 2, pp:145.

(35) علاء علي أحمد حسين، "قياس العلاقة بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومستويات مخاطر الائتمان المصرفي وانعكاساتها على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري: دراسة تطبيقية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، جامعة عين شمس - كلية التجارة، ٢٠١٦، مجلد ٢٠، عدد ٤، ص ٢٣٥، ٢٤٢.

(36) Jankensgard et al., "Derivative Usage, Risk Disclosure, and Firm Value", **Journal of Accounting & Finance**, 2014, 14(5), pp: 2158-3625.

المعلومات، ومشاكل الوكالة، وتكلفة رأس المال، وزيادة مصداقية الإدارة ومن ثم زيادة في القيمة. وبالتالي يتم تحقيق التخصيص الأمثل للموارد إلى جانب السمعة الطيبة في الأسواق المالية ومع ذلك، يتعين على البنوك النظر في تأثير التكلفة / الفائدة من الإفصاح المتعلق بالمخاطر. إلى جانب التردد في الإفصاح عن مخاطر السوق السابقة أو الحالية، فمن غير المرجح أن يقوم المديرين بنقل بيانات عن مخاطر السوق المستقبلية، هذا لأنه سيتم الحكم عليها بناءً على مصداقيتها (37).

وحيث أوضحت دراسة (أسماء الصيرفي، ٢٠١٨) وجود تأثير معنوي سلبي لمستوى الإفصاح عن ممارسات إدارة المخاطر على سعر السهم، ويمكن إرجاع نتيجة هذه الدراسة إلى أن الإفصاح عن إدارة المخاطر يؤثر عكسياً على تقييم مستخدمي التقارير المالية لأسعار الأسهم، نظراً لارتباط ذلك في أذهانهم بزيادة المخاطر التي يتعرض لها البنك. فمن المنطقي أن البنوك التي تفصح عن معلومات أفضل عن المخاطر من شأنها أن توفر احتياجات المستثمرين من المعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات، وبالتالي تتحسن أسعار أسهمها. ولكن النتائج جاءت عكس ذلك مما يشير إلى انخفاض أهمية المعلومات المفصح عنها بالنسبة للمستثمر، وعدم كفاءة سوق رأس المال المصري لأنه من النتائج المترتبة على وجود سوق كفاء انعكاس المعلومات المفصح عنها على قرارات مستخدمي المعلومات (38).

وبالتالي فإن العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر (خاصة المالية) وقيمة البنك لا تزال قضية لم تحسم بعد ولا تزال النتائج بشأنها متضاربة، وفي نهاية الحديث عن الإفصاح في القطاع المصرفي يمكن للباحث القول إن هناك ارتباطاً عضوياً بين مستوى الإفصاح في البنك ذاته مع مستوى الإفصاح لدى عملاء هذا البنك.

المدخل الرابع: الدراسة التطبيقية

(37) Rejeb, Abderahman. "The Financial risk Disclosure and the need for an audit committee: Banking sector-oriented study.", *Academia Accelerating the world's research*, pp:24, on line, <https://www.academia.edu/download/53643976/>.

(38) أسماء محمد الصيرفي، ٢٠١٨، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٧.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

تمثلت عينة الدراسة في البنوك المصرية المقيدة ببورصة الأوراق المالية وعددها 9 بنوك تجارية خلال الفترة من 2016 إلى 2020. وحيث تم استبعاد البنوك التي لا يتوافر عنها البيانات الكافية وبنك فيصل الإسلامي وبنك البركة ومصرف أبو ظبي الإسلامي وذلك نظراً لطبيعة نشاطهما الخاص وعدم التماشي مع أغراض الدراسة. فالبنك ذو المعاملات الإسلامية يفترض أن تكون له فلسفة وطبيعة تنعكس على أوجه نشاط البنك، وبالتالي تنعكس أيضاً على العوامل المؤثرة في قيمته من ناحية وموقفه في سوق الأوراق المالية من ناحية أخرى. وسيقوم الباحث بالدراسة التطبيقية اعتماداً على بيانات فعلية من القوائم والتقارير المالية المنشورة.

ثانياً: قياس المتغيرات

تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

1- المتغير المستقل (الإفصاح عن المخاطر المالية):

اعتمدت الدراسة الحالية على صياغة مؤشر لقياس مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية من خلال استخدام أسلوب تحليل المحتوى طريقة تحليل المحتوى (Content Analysis) وذلك لتحليل محتوى الإفصاح عن المخاطر المالية في تقارير البنوك محل الدراسة، والتي شملت الإفصاح عن مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق.

ولقد تم إعطاء الوزن (1) للبند الذي يتم الإفصاح عنه، و(0) للبند الذي لا يتم الإفصاح عنه، وفي ضوء ذلك تم احتساب الإفصاح عن المخاطر المالية من خلال المعادلة التالية:

الإفصاح عن المخاطر المالية = عدد البنود التي تم الإفصاح عنها ÷ الحد الأقصى للبنود المتوقع الإفصاح عنها (إجمالي عدد البنود التي يشملها مؤشر الإفصاح عن المخاطر).

2- المتغير التابع (قيمة البنك):

تستخدم الدراسة الحالية مقياس (Tobin's Q) لتحديد قيمة البنك، والذي يعبر عن (القيمة

السوقية لحقوق الملكية + الدفترية للالتزامات) نسبة إلى القيمة الدفترية لإجمالي الأصول، ويرجع اختيار هذا المقياس لكونه الأكثر استخداماً وشيوعاً في الدراسات السابقة ذات الصلة بمتغير القيمة، لذا فهو مقياس طويل الأجل يتناسب مع تقييم العلاقة بين محتوى الإفصاح عن معلومات المخاطر المالية وقيمة البنوك.

3- المتغيرات الضابطة (الحاكمة):

تتمثل المتغيرات الضابطة محل الدراسة والتي يحتمل تأثيرها على قيمة البنك في:

- **حجم البنك:** والذي يتم تحديده من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول البنك، حيث يتم استخدام حجم البنك أيضاً كمتغير تحكيمي لأن البنوك الأكبر لديها قدرة أعلى على استيعاب تكاليف الإفصاح، في حين أن البنوك الأصغر قد لا تكون قادرة على تحمل مثل هذه التكاليف.
- **ربحية البنك:** والتي يتم تحديدها من خلال العائد على الأصول.
- **نسبة ضمان الملكية:** والتي يتم تحديدها من خلال حقوق حملة الأسهم نسبة إلى إجمالي الأصول.
- **السيولة:** والتي يتم تحديدها من خلال إجمالي قيمة ودائع العملاء نسبة إلى إجمالي الأصول.

ثالثاً: نتائج التحليل الإحصائي

يمكن للباحث مناقشة نتائج الدراسة التطبيقية من خلال ثلاثة نقاط أساسية تتمثل في عرض التحليل الوصفي لبيانات الدراسة، ومصفوفة ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة، وأخيراً عرض نتائج اختبارات الفروض الإحصائية للدراسة، وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لعينة البنوك المتمثلة في 9 بنوك تجارية مدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة من 2016 إلى 2020، وذلك في ضوء النقاط التالية:

1- التحليل الوصفي لبيانات الدراسة

قام الباحث بإجراء تحليل وصفي للبيانات وذلك للوقوف على قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما هو موضح فيما يلي:

جدول رقم (1)

التحليل الوصفي للبيانات

المتغيرات	العدد	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية	180	0,5641	0,8974	0,711681	0,930884
قيمة البنك	180	0,9127	1,6195	1,073251	0,1431478
حجم البنك	180	9,6183	11,6296	10,73228	0,4962355
ربحية البنك	180	0,0016	0,0601	0,13989	0,0119372
نسبة ضمان الملكية	180	0,0434	0,1505	0,089214	0,0255599
السيولة	180	0,0288	0,9128	0,794990	0,999829

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يعرض الجدول رقم (3) ملخص التحليل الوصفي لبيانات المتغيرات المستخدمة بالدراسة للكشف عن طبيعة العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية وقيمة البنوك المصرية محل الدراسة، والتي كشفت عن وجود تفاوت كبير في مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية حيث تراوح ما بين (0,5641 (56,4%) كأدنى قيمة، و(0,8974 (89,7%) كأعلى قيمة، بمتوسط حسابي يقدر بنحو (0,711681 (71,2%)، بينما تبين أن متوسط قيمة

البنوك محل الدراسة بلغ (1,073) حيث تراوحت ما بين (1,6195) كأعلى قيمة، و(0,9127) كأدنى قيمة.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة، تبين أن متوسط حجم البنوك بلغ (10,73228)، والذي تراوح ما بين (9,6183) كأدنى قيمة و(11,6296) كأعلى قيمة، كما حظيت ربحية البنوك بمتوسط حسابي بلغ (0,13989) والذي تراوح ما بين (0,0016) كأدنى قيمة و(0,0601) كأعلى قيمة، وفيما يخص نسبة ضمان الملكية بلغت في المتوسط (0,089214)، حيث تراوحت ما بين (0,0434) كأدنى قيمة و(0,1505) كأعلى قيمة، وأخيراً بلغ متوسط السيولة (0,794990)، حيث تراوحت ما بين (0,9128) كأدنى قيمة و(0,0288) كأعلى قيمة.

اختبار فروض الدراسة.

1- نتائج اختبار الفروق المعنوية بين البنوك محل الدراسة في مستوى الإفصاح عن

المخاطر:

تم إجراء تحليل التباين في اتجاه واحد (One Way ANOVA) بين 9 بنوك محل الدراسة، وذلك لاختبار الفرض الذي ينص على أنه " لا توجد فروق معنوية بين البنوك محل الدراسة حول مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية "، ولقد أظهر التحليل الإحصائي نتائج اختبار هذا الفرض كما هو مبين في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2)

نتائج تحليل التباين بين البنوك محل الدراسة حول مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية

البنوك محل الدراسة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
البنك التجاري الدولي	20	0,810256	0,0635741

0,0418234	0,657692	20	البنك المصري الخليجي
0,0773716	0,653846	20	البنك المصري لتنمية الصادرات
0,0579205	0,703846	20	بنك التعمير والإسكان
0,0418234	0,606410	20	بنك الشركة المصرفية العربية الدولية
0,0585888	0,800000	20	بنك الكويت الوطني
0,0882270	0,744872	20	بنك قطر الوطني الأهلي
0,0303103	0,637179	20	بنك قناة السويس
0,0472614	0,791026	20	بنك كريدي أجريكول
)0,000 (34,465F (Sig) =		180	الإجمالي

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول رقم (4) أنه توجد فروق معنوية/ ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية وفقاً لاختلاف البنوك محل الدراسة والقطاعات التي تنتمي إليها وذلك عند مستوى معنوية 0,01, وبما يدل على ارتفاع احتمال أن التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة تفصح عن معلومات حول المخاطر المالية التي تواجهها، حيث تراوحت متوسطاتها ما بين (0,606410) كأدنى قيمة تخص بنك الشركة المصرفية العربية الدولية، و(0,810256) كأعلى قيمة تخص البنك التجاري الدولي.

2- نتائج تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة:

قام الباحث باستخدام تحليل معامل الارتباط بيرسون لاختبار الفرض ينص على أنه " لا يوجد ارتباط معنوي بين المتغيرات محل الدراسة (الإفصاح عن المخاطر المالية وكل من

قيمة البنك، حجم البنك، ربحية البنك، نسبة ضمان الملكية، والسيولة) "، ولقد أظهر التحليل الإحصائي نتائج اختبار هذا الفرض كما هو موضح فيما يلي:

جدول رقم (3)

مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية	قيمة البنك	حجم البنك	ربحية البنك	نسبة ضمان الملكية	السيولة
مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية	1					
قيمة البنك	-	1				
حجم البنك	**0,585	-	1			
ربحية البنك	**0,308	-0,057	**0,221	1		
نسبة	**0,702	-	**0,456	**0,441	1	

				**0,217		ضمان الملكية
1	*0,160-	*0,161-	0,040	**0,229	0,024	السيولة

**معنوية عند مستوي 0,01. * معنوية عند مستوى 0,05

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي لاختبار (Pearson Correlation).

ويتضح من الجدول رقم (3) ما يلي:

أ- يوجد ارتباط معنوي إيجابي بين الإفصاح عن المخاطر المالية وكل من نسبة ضمان الملكية بمعامل ارتباط بلغت قيمته (0,702)، يليها حجم البنك بمعامل ارتباط بلغت قيمته (0,585)، ثم ربحية البنك بمعامل ارتباط بلغت قيمته (0,308)، وذلك عند مستوى 0,01، بينما يوجد ارتباط معنوي سلبي بين الإفصاح عن المخاطر المالية وقيمة البنك عند مستوى معنوية 0,05 حيث بلغ معامل الارتباط بينهما (-0,183)، وأخيراً لا يوجد ارتباط معنوي بين الإفصاح عن المخاطر المالية ونسبة السيولة عند مستوى معنوية 0,05.

ب- يوجد ارتباط معنوي سلبي بين قيمة البنك وكل من حجم البنك حيث بلغ معامل الارتباط بينهما (-0,388)، تليه نسبة ضمان الملكية بمعامل ارتباط بلغت قيمته (-0,217) وذلك عند مستوى معنوية 0,01، بينما يوجد ارتباط معنوي إيجابي بين قيمة البنك والسيولة عند مستوى معنوية 0,01 بمعامل ارتباط بلغت قيمته (0,299)، وأخيراً لا يوجد ارتباط معنوي بين قيمة البنك وربحيته عند مستوى معنوية 0,05.

ج- يوجد ارتباط معنوي إيجابي بين حجم البنك وكل من نسبة ضمان الملكية بمعامل ارتباط بلغت قيمته (0,456)، يليها ربحية البنك بمعامل ارتباط بلغت قيمته

(0,221)، وذلك عند مستوى معنوية 0,01، وأخيراً لا يوجد ارتباط معنوي بين حجم البنك والسيولة المتاحة لديه عند مستوى معنوية 0,05.

د- يوجد ارتباط معنوي إيجابي بين ربحية البنك ونسبة ضمان الملكية بمعامل ارتباط بلغت قيمته (0,441) وذلك عند مستوى معنوية 0,01، بينما يوجد ارتباط معنوي سلبي بين ربحية البنك والسيولة المتاحة لديه بمعامل ارتباط بلغت قيمته (-0,161) وذلك عند مستوى معنوية 0,05.

هـ- يوجد ارتباط معنوي سلبي بين نسبة ضمان الملكية والسيولة المتاحة لدى البنك بمعامل ارتباط بلغت قيمته (-0,160) وذلك عند مستوى معنوية 0,05. ومما سبق يمكن رفض الفرض جزئياً.

3- نتائج تحليل الانحدار الخطي لاختبار تأثير مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية على قيمة البنك:

قام الباحث باستخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرض الذي ينص على أنه " لا يوجد تأثير معنوي للإفصاح عن المخاطر المالية على قيمة البنك"، ولقد أظهر التحليل الإحصائي نتائج اختبار هذا الفرض كما هو موضح فيما يلي:

جدول رقم (4)

نتائج تحليل الانحدار لتأثير الإفصاح عن المخاطر المالية على قيمة البنك

β	B	T (Sig)	F (Sig)	المتغير التابع	المتغير المستقل
-	1,273	15,657 (0,000)	6,157	قيمة البنك	الحد الثابت
0,183-	0,281-	2,481-	(0,014)		مستوى الإفصاح

		(0,031)			عن المخاطر المالية
		Adjusted R² = 0,033		R² = (0,183R= (
)0,028(

** 0,000 معنوية عند مستوى أقل من 0,01 ** عند مستوى معنوية 0,05

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي لاختبار (Linear Regression).
ويتبين من الجدول رقم (4) ما يلي:

أ- ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F) 6,157, وهي معنوية عند مستوى معنوية 0,01.

ب- ثبوت المعنوية الجزئية للإفصاح عن المخاطر المالية والحد الثابت، حيث بلغت قيمة (T) لها -2,481, وذلك عند مستوى معنوية 0,05, بينما بلغت قيمة (T) للحد الثابت 15,657 وذلك عند مستوى معنوية 0,01.

ج- بلغت قيمة (β) -0,183, وهو ما يعني وجود تأثير معنوي/ ذو دلالة إحصائية عكسي/ سلبي وذلك عند مستوى معنوية 0,05 بمعامل انحدار بلغت قيمته -0,183.

د- بلغت قيمة (R²) 0,033, مما يدل على أن الإفصاح عن المخاطر المالية يفسر ما نسبته 3,3% من التغيرات التي تحدث في قيمة البنك، أما باقي النسبة فترجع لمتغيرات أخرى لم يتناولها النموذج.

ويمكن صياغة نموذج العلاقة بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر المالية وقيمة

البنك فيما يلي:

$$BV = \alpha + \beta_1 \text{FRISKD}$$

$$BV = 1.273 - 0.183 \text{FRDI}$$

(BV) = قيمة البنك، (FRDI) = مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية، (α) = ثابت المعادلة غير المعياري (B)، و (β) إلى معامل الانحدار المعياري

وبناء على النتائج السابقة يتضح رفض الفرض، حيث تبين أنه " يوجد تأثير معنوي سلبى للإفصاح عن المخاطر المالية على قيمة البنك ".

4- نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار تأثير مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية على قيمة البنك في ظل المتغيرات الضابطة:

جدول رقم (5) معاملات الانحدار المتعدد

لتأثير الإفصاح عن المخاطر المالية على قيمة البنك في ظل المتغيرات الضابطة

طريقة Enter			المتغير التابع	أبعاد المتغير المستقل
Sig	T	Beta		
0,000	9,062	B=2,062	قيمة البنك	الحد الثابت
0,334	0,968	0,101		مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية
0,000	-	**0,435-		حجم البنك
	5,248			
0,253	1,146	0,086		ربحية البنك
0,387	0,867-	0,089-		نسبة ضمان الملكية

0,001	3,502	**0,244		السيولة
9,833) F(Sig)= 0,198) Adjusted R ² = (0,220) R ² = (0,469R= (0,000)				

**معنوي عند مستوى 0,01

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي لاختبار (Multiple- Linear Regression).

يتبين من الجدول رقم (5) ما يلي:

أ- ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F) 9,833، وهي معنوية عند مستوى معنوية 0,01.

ب- ثبوت المعنوية الجزئية لبعض المتغيرات الضابطة والحد الثابت، حيث بلغت قيمة (T) لحد الثابت 9,062، وذلك عند مستوى معنوية 0,01، بينما بلغت قيمة (T) لحجم البنك -5,248 وذلك عند مستوى معنوية 0,01، وأخيراً بلغت قيمة (T) للسيولة 0,244 وذلك عند مستوى معنوية 0,01.

ج- بلغت قيمة معامل الانحدار (β) لحجم البنك -0,435، وهو ما يعني وجود تأثير معنوي/ ذو دلالة إحصائية عكسي/ سلبي لحجم البنك على قيمة البنك، بينما يوجد تأثير معنوي إيجابي للسيولة المتاحة بالبنك على قيمة البنك حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (β) = 0,244، وذلك عند مستوى معنوية 0,01.

د- بلغت قيمة (R^2) 0,220، مما يدل على أن هذه المتغيرات مجتمعة تفسر ما نسبته 22% من التغيرات التي تحدث في قيمة البنك، أما باقي النسبة فترجع لمتغيرات أخرى لم يتناولها النموذج.

ويمكن صياغة نموذج العلاقة بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر المالية وقيمة

البنك فيما يلي:

$$BV = \alpha + \beta_1 \text{FRDI} + \beta_2 \text{Size} + \beta_3 \text{PROF} + \beta_4 + \beta_5 \text{LIQ}.$$

$$BV = 2,062 + 0.101 \text{FRISKD} - 0.435 \text{Size} + 0.086 \text{PROF} - 0.089 \text{SER} + 0.244 \text{LIQ}.$$

$$BV = 2,062 - 0.435 \text{Size} + 0.244 \text{LIQ}.$$

(BV) = قيمة البنك، (FRDI) = مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية، (Size) = حجم البنك، (PROF) = ربحية البنك، (SER) = نسبة ضمان الملكية، (LIQ) = مؤشر السيولة، (α) إلى ثابت المعادلة (β) إلى معامل الانحدار

عرض نتائج اختبارات فروض الدراسة

قد خلص الباحث إلى مجموعة من النتائج، وحيث قام البحث بعرض هذه النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (6) ملخص نتائج الدراسة التطبيقية

النتيجة	الفرض
رفض الفرض، حيث تبين أنه: توجد فروق معنوية/ ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية وفقاً لاختلاف البنوك محل الدراسة والقطاعات التي تنتمي إليها.	لا توجد فروق معنوية/ ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية وفقاً لاختلاف البنوك محل الدراسة والقطاعات التي تنتمي إليها.
رفض الفرض جزئياً، حيث تبين أنه: يوجد ارتباط معنوي إيجابي بين مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية وكل من حجم البنك، ربحية البنك،	لا يوجد ارتباط معنوي/ ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات محل الدراسة وهي: مستوى الإفصاح

<p>ونسبة ضمان الملكية، وكذلك بين السيولة وقيمة البنك، وأيضاً بين نسبة ضمان الملكية وحجم البنك وربحيته، وأخيراً بين حجم البنك وربحيته.</p> <p><u>يوجد ارتباط معنوي سلبي بين قيمة البنك وكل من مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية وحجم البنك، ونسبة ضمان الملكية، وكذلك بين السيولة وربحية البنك، ونسبة ضمان الملكية.</u></p> <p><u>لا يوجد ارتباط معنوي بين السيولة وكل من مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية وحجم البنك، وكذلك بين ربحية البنك وقيمه وذلك عند مستوى معنوية 0,05.</u></p>	<p>عن المخاطر المالية وكل من قيمة البنك، حجم البنك، ربحية البنك، نسبة ضمان الملكية، والسيولة.</p>
<p>رفض الفرض، حيث تبين أنه:</p> <p>في نموذج الانحدار الخطي البسيط: يوجد تأثير معنوي سلبي لمستوى الإفصاح عن المخاطر المالية على قيمة البنك. في نموذج الانحدار الخطي المتعدد (عند إدراج المتغيرات الضابطة): يتلشى التأثير المعنوي السلبي لمستوى الإفصاح عن المخاطر المالية على قيمة البنك، فيصبح إيجابياً ولكنه غير معنوي، وتؤثر السيولة معنوياً وإيجابياً في قيمة البنك، بينما يؤثر حجم البنك تأثيراً معنوياً وسلبياً على قيمته.</p>	<p>لا يوجد تأثير معنوي/ ذا دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح عن المخاطر المالية على قيمة البنك.</p>

المصدر: إعداد الباحث

النتائج والتوصيات:

توصل الباحث من خلال هذا البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، يمكن عرضها

فيما يلي:

أولاً: النتائج

- إن التزام البنوك بالمعايير المحاسبية وتطبيق مقررات لجنة بازل يزيد من قدرة البنوك في الإفصاح عن المخاطر المالية بشكل سليم.
- أصبح إفصاح البنوك عن مخاطرها جزء لا يتجزأ من التقرير المالي، حيث تزايد الاهتمام بموضوع الإفصاح عن المخاطر، خاصة بعد الأزمات المالية والمصرفية التي عاشها العالم خلال السنوات الماضية.
- ولكن مازال الإفصاح الحالي عن المخاطر المصرفية بصفة عامة والمخاطر المالية بصفة خاصة في البيئة المصرية يواجه قصوراً شديداً، ولا يقوم بتقديم صورة كافية عن المخاطر التي تواجه هذه البنوك.
- مديرين بعض البنوك لا يزالون مترددون بشأن الزيادة في الإفصاح عن المخاطر ربما لأسباب تتعلق بالسرية والمنافسة أو ربما لأسباب قد تكشف الأخطاء ونقاط الضعف الإدارية.
- وجود اختلاف على استخدام مقياس واحد لقياس قيمة البنك، ولكن تبين أن نموذج توبين يستخدم على نطاق واسع في أغلب الدراسات، لثمته بالدقة والسهولة وبساطة الاستخدام.
- الاهتمام بالسيولة المصرفية والمخاطر الناتجة عنها لأنها سلاح ذو حدين، وعدم إدارتها بشكل جيد تؤدي إلى خسارة عدد كبير من المودعين وأصحاب المصالح.
- وجود تفاوت كبير في مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية حيث تراوح ما بين (0,5641) (56,4%) كأدنى قيمة، و(0,8974) (89,7%) كأعلى قيمة.

- وجود فروق معنوية/ ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية، حيث تبين أن أدنى قيمة كانت تخص بنك الشركة المصرفية العربية الدولية (SIAB)، بينما أعلى قيمة تخص البنك التجاري الدولي (CIB).
- يوجد ارتباط معنوي إيجابي بين الإفصاح عن المخاطر المالية وكل من نسبة ضمان الملكية وحجم البنك وربحيته.
- بينما يوجد ارتباط معنوي سلبي بين الإفصاح عن المخاطر المالية وقيمة البنك عند مستوى معنوية 0,05.
- يوجد ارتباط معنوي سلبي بين قيمة البنك وكل من حجم البنك ونسبة ضمان الملكية.
- يوجد ارتباط معنوي إيجابي بين قيمة البنك والسيولة، بينما لا يوجد ارتباط معنوي بين قيمة البنك وربحيته.
- يوجد ارتباط معنوي إيجابي بين حجم البنك وكل من نسبة ضمان الملكية وربحية البنك.
- يوجد ارتباط معنوي إيجابي بين ربحية البنك ونسبة ضمان الملكية، بينما يوجد ارتباط معنوي سلبي بين ربحية البنك والسيولة.
- يوجد ارتباط معنوي سلبي بين نسبة ضمان الملكية والسيولة المتاحة لدى البنك.
- يوجد تأثير معنوي سلبي لمستوى الإفصاح عن المخاطر المالية على قيمة البنك.
- يتلشى التأثير المعنوي السلبي لمستوى الإفصاح عن المخاطر المالية على قيمة البنك، عند إدراج المتغيرات الضابطة في نموذج الانحدار المتعدد، فيصبح التأثير إيجابياً ولكنه غير معنوي.

- تؤثر السيولة تأثيراً معنوياً وإيجابياً على قيمة البنك.

- يؤثر حجم البنك تأثيراً معنوياً وسلبياً على قيمة البنك.

ثانياً: التوصيات

في ضوء النتائج التي تم استخلاصها من البحث، يوصى الباحث بما يلي:

- ضرورة قيام البنوك المدرجة في البورصة المصرية بتحسين وزيادة الإفصاح عن المخاطر المالية وغير المالية في التقارير السنوية الخاصة بها، لما لها من أهمية كبيرة لدى مستخدمي المعلومات.
- ضرورة التزام جميع البنوك بقرارات البنك المركزي لتطبيق المعايير الجديدة
- ضرورة زيادة مستوى الإفصاح عن المخاطر المصرفية التي تواجه البنوك من خلال الالتزام بمقررات لجنة بازل وقواعد البنك المركزي والمعايير المحاسبية.
- تطوير آلية للإنذار المبكر تكون مهمتها توجيه النظر للمخاطر المصرفية، والاكتشاف المبكر لهذه المخاطر سوف يساعد واضعي السياسات في اتخاذ إجراءات وقائية لمنع حدوثها أو الحد من الآثار المترتبة عليها بتقليل الخسائر لأدنى حد ممكن.
- اعداد قائمة منفصلة (مستقلة) تتضمن معلومات عن المخاطر ومناقشات وتحليلات الإدارة بدلاً الإفصاح عن المخاطر ضمن الإيضاحات المتممة.
- عقد دورات تدريبية منتظمة من قبل إدارة البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية بالتعاون مع أقسام المحاسبة بالجامعات المصرية لرفع الوعي والتأكيد على أهمية المخاطر التي تتعرض لها البنوك وتوضيح طرق القياس والإفصاح عن هذه المخاطر كما وردت باتفاقية بازل مع التأكيد على الالتزام بقواعد البنك

المركزي والمعايير المحاسبية المصرية.

- قيام البنك المركزي المصري بإنشاء قواعد بيانات متخصصة للقطاع المصرفي بصفة عامة، وللبنوك المقيدة بالبورصة المصرية بصفة خاصة، لكي تساعد الباحثين في إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث العلمية التي تساهم في تطوير القطاع المصرفي المصري.
- يجب الالتزام بقواعد الحوكمة المصرفية وإدارة المخاطر المالية، حيث تعتبر إدارة المخاطر جزء أساسي من الحوكمة، فالحوكمة من المنظور المصرفي تشمل الطريقة التي تدار بها شئون البنك من خلال الدور المنوط به كل من مجلس الغدارة والإدارة العليا، بما يؤثر في تحديد أهداف البنك، وتحديد مستوى المخاطر المقبول للبنك، ومراعاة حقوق المستفيدين، وحماية حقوق المودعين.
- يوصى الباحث أن تخصص معايير المحاسبة المصرية معيار للإفصاح عن المخاطر بشكل أوسع، حيث ارتكزت معظم الإفصاحات في التقارير على المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية فقط، وحيث تلاحظ أن أغلبية التقارير المالية اقتصرت على المخاطر المالية فقط.
- ضرورة توسيع وتحديث نطاق عملية الإفصاح عن كافة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، لتلبى احتياجات الأطراف أصحاب المصالح بصورة مستمرة.

مجالات البحث المستقبلية

يوصى الباحث بضرورة إجراء المزيد من البحوث والدراسات المستقبلية ذات الصلة بموضوع البحث وتطبيقها على القطاع المصرفي المصري، وفيما يلي أهم الموضوعات المقترحة:

- إطار محاسبي لقياس المخاطر المالية وأثرها على الأداء المالي المصرفي.

- أثر الإفصاح عن المخاطر المالية وغير المالية على أسعار أسهم البنوك في البيئة المصرية.
- إطار مقترح لقياس إدارة المخاطر المالية وأثرها على جودة التقارير المالية بالبنوك.

مراجع باللغة العربية

- 1- الفريد وديع بطرس، "إطار فكري لتقييم المخاطر المصرفية: دراسة نظرية"، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، جامعة عين شمس، كلية التجارة، ٢٠١٥، عدد ٤، ص ٥٤٩.
- 2- الهيئة العامة للرقابة المالية "قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١) بشأن إصدار المعايير المصرية للتقييم المالي للمنشآت"، ٢٠١٧، ص ٤.
- 3- أحمد صبحي أحمد الناشاش "أثر مستوى الإفصاح عن المخاطر على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية"، *مجلة جامعة عمان العربية للبحوث - سلسلة البحوث الإدارية*، جامعة عمان العربية، ٢٠٢١، مجلد ٦، عدد ١، ص ٣١.
- 4- أسماء محمد الصيرفي، "أثر مستوى إفصاح البنوك التجارية عن ممارسات إدارة المخاطر على أسعار الاسهم"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٨، مجلد ٢، عدد ٢، ص ١٦٧.
- 5- تامر محمود محمد صالح "أثر مستوى الإفصاح المحاسبي عن الاستدامة على قيمة البنك الإسلامي- دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية العربية"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٢٠، مجلد ٤، العدد ٣.
- 6- حنان محمود عبد العظيم "قياس وتفسير العلاقة التفاعلية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي وقيمة الشركة (دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق

- الأوراق المالية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٨، مجلد ٢٢، عدد ٢، ص ٢٢-٢٣.
- 7- رقية بوحضر، " واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2"، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز - الاقتصاد الإسلامي*، ٢٠١٠، مجلد ٢٣، عدد ٢، ص ١١.
- 8- رقية حساني وأمال سكور، "طبيعة الملكية والأداء المالي في البنوك التجارية- إطلالة على القطاع البنكي الجزائري"، *مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال*، جامعة بسكرة، ٢٠١٨، العدد ٢، ص ٢٦.
- 9- سماح طارق حافظ، "تطوير دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية وأثره على أداء المراجع الخارجي"، رسالة دكتوراة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠١٠، ص ٧.
- 10- علاء علي أحمد حسين، "قياس العلاقة بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومستويات مخاطر الائتمان المصرفي وانعكاساتها على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري: دراسة تطبيقية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، جامعة عين شمس - كلية التجارة، ٢٠١٦، مجلد ٢٠، عدد ٤.
- 11- على علي حسن، "إطار للقياس والإفصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية في ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل دراسة ميدانية على بنك فيصل الإسلامي المصري"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠١٥، ص ٦.
- 12- على مجاهد السيد "أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية"، *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*، كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ، ٢٠٢٠، عدد ٩، ص ٩٢٠.
- 13- عمر إبراهيم محمد، "محددات القياس والإفصاح عن مخاطر التشغيل في البنوك

- التجارية العراقية"، رسالة ماجستير كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠١٤.
- 14- غازي عبد المجيد الرقيبات، "مشكلة فائض السيولة في البنوك الإسلامية وأثرها على الأداء"، المجلة العالمية للتسويق الإسلامي - الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي بلندن - بريطانيا، ٢٠١٦، مجلد ٥، عدد ٣، ص ٥٤.
- 15- محمد داود عثمان "أثر مخفضات مخاطر الانتماء على قيمة البنوك-دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin's Q"، رسالة دكتوراة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ٢٠٠٨، ص ٣٤.
- 16- محمد سالم عبد العزيز، "تطوير نظم الرقابة بدمج الاستدامة ضمن الاستراتيجية لتعزيز قيمة المنشأة". المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ٢٠١٩، مجلد ١٠، عدد ٣ الجزء الثاني، ص ٦٠٧.
- 17- مها رفيق محمد يوسف، " دور إدارة المخاطر المالية في تعزيز قيمة الشركات المساهمة بسوق رأس المال بجمهورية مصر العربية "، **University for**، **Journal of South Valley Environmental Researches, 2(1)**، ٢٠١٩، ص ٣٦.

مراجع باللغة الإنجليزية

- 1- Abd Elghaffar, et al., "Determining factors that affect risk disclosure level in Egyptian banks." **Journal Banks & bank systems**, 2019, 14, Iss. 1, pp: 159-171.
- 2- Agustin, et al., " Financial Risk Disclosure and Corporate Governance: Empirical Evidence on Banking Companies in Indonesian Stock Exchange", roceedings of the **Conference on**

International Issues in Business and Economics Research,2021, volume 161, This is an open access article distributed under the CC BY-NC 4.0 license – (on line), <http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>

- 3- Al-Hadi et al.,"Risk committee, firm life cycle, and market risk disclosures." **Corporate Governance: An International Review**, 2016, Volume 24 Number 2, pp:145.
- 4- Ali and Oudat, "Financial Risk and the Financial Performance in listed Commercial and Investment Banks in Bahrain Bourse.", **International Journal of Innovation, Creativity and Change** ,2020, Volume 13, Issue 12, pp:162.
- 5- Allini, et al., "Determinants of financial instruments risk disclosure: an empirical analysis in the banking sector." **Corporate Ownership & Control** ,2020, Volume 17, Issue 2, pp:22.
- 6- Barakat, Ahmed & Hussainey, Khaled, "Bank governance, regulation, supervision, and risk reporting: Evidence from operational risk disclosures in European banks." **International Review of Financial Analysis**,2013, ,254-273, pp:254.
- 7- Biolon, et al.," Compliance Scorecard on Financial Risk Management Disclosure (IFRS 7): Evidences among Publicly-Listed Banks in the Philippines", **Available at SSRN Electronic Journal**,2017, DOI: 10.2139/ssrn.2992243, pp:2.

- 8- Bufarwa, et al., " Gender Diversity, Corporate Governance and Financial Risk Disclosure in the UK", **International Journal of Law and Management**,2019, Forthcoming (Accepted 10th February 2020), pp:5.
- 9- Elamer, Ahmed A. M, "**Empirical essays on risk disclosures, multi-level governance, credit ratings, and bank value: evidence from MENA banks**". Doctoral thesis, University of Huddersfield,2017, pp:241.
- 10-Elbannan, Mohamed A. and Mona A. Elbannan, "Economic consequences of bank disclosure in the financial statements before and during the financial crisis: Evidence from Egypt." **Journal of Accounting, Auditing & Finance**,2015, Vol. 30(2), pp:186,211.
- 11-Jankensgard et al., "Derivative Usage, Risk Disclosure, and Firm Value", **Journal of Accounting & Finance**,2014, 14(5), pp: 2158-3625.
- 12-lukhanda, et al.,"Effect of leverage and firm size on financial performance of deposit taking savings and credit cooperatives in Kenya.", **International Journal of Research in Business and Social Science** ,2019, IJRBS VOL 8 NO 5 ISSN: 2147-4478, pp:183.
- 13-Olalere, et al., "Revisiting the impact of intrinsic financial risks on the firm value of banks in ASEAN-5 countries: a panel data

- approach.", **Banks and Bank Systems** ,2020, Volume 15, Issue 2, PP: 200-213.
- 14-Rejeb, Abderahman. "The Financial risk Disclosure and the need for an audit committee: Banking sector-oriented study.", **Academia Accelerating the world's research**, pp:24, on line, <https://www.academia.edu/download/53643976/>.
- 15-Sathyamoorthi, et al., "Impact of financial risk management practices on financial performance: Evidence from commercial banks in Botswana.", **Applied Finance and Accounting**,2020, Vol. 6, No. 1, PP: 25-39, on line <https://doi.org/10.11114/afa.v6i1.4650>.
- 16-Savvides, Savvas, & Nicoletta, Savvidou, "Market risk disclosures of banks: a cross-country study", **International Journal of Organizational Analysis**,2012, Vol. 20 Issue: 4, pp:395.
- 17-Tana et al.," Risk disclosures, international orientation, and share price informativeness: Evidence from China", **Journal of International Accounting Auditing and Taxation**,2017, Issue 25, pp81-102.
- 18-Trinh, et al., "The Impact of Corporate Governance on Financial Risk in Vietnamese Commercial Banks", **International Journal of Economics and Finance**,2015, 7(7), pp:124.

19-Zer, Ilknur, “Information Disclosures, Default Risk, and Bank Value,” **Finance and Economics Discussion Series** 2015, 104. Washington: <http://dx.doi.org/10.17016/FEDS.2015.104>.